

هجرة الأسر الريفية نحو المدن و ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر

أ.يحياوي مريم
جامعة باتنة

الملخص :

شهد المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة بروز ظاهرة اجتماعية مهمة تتمثل في هجرة الكثير من الأسر من الأرياف إلى المدن ، لأسباب عدة ذات صلة بعوامل الجذب الحضري كتوفر فرص التشغيل والاستقرار ، والبحث عن الجودة في أساليب العيش و الحياة .
لقد نتج اثر ذلك ظهور الكثير من الأحياء الفوضوية على أطراف المدن وتغير ونمو لسلوكات غير سوية أهمها انحراف الأحداث .
سيحاول هذا المقال البحث في تفسير العلاقة الموجودة بين هجرة الغير طبيعية لهاته الأسر و أثر ذلك على تنامي ظاهرة انحراف الأحداث .

ABSTRACT :

Algerian society has witnessed in recent emergence of a social phenomenon task of many families migrating from the countryside to cities, for several reasons related factors attraction availability of urban employment opportunities and stability, the search for quality of life and lifestyles

The impact resulted in the emergence of many chaotic neighbourhoods on the outskirts of cities and change and growth behaviour of Ayr together the most important juvenile delinquency.

This article will try to research existing in the interpretation of the relationship between brains others corollary to these circumstances families and the impact on the growing phenomenon of juvenile delinquency.

الكلمات الدالة : الأسرة - الهجرة - الجذب الحضري - انحراف الأحداث .
مقدمة :

تعتبر الهجرة عملية انتقال للأفراد والجماعات من مكان لآخر و ذلك لأسباب عدة قد تكون اجتماعية ، اقتصادية ، ثقافية ، سياسية أو لعوامل ذات صلة بغياب ظروف الاستقرار . لقد شهدت قرانا وأريافنا نزوح كبير لم يقتصر على الأفراد فحسب بل تعدى ذلك إلى الأسر وبشكل كبير اثر الظروف التي مرت بها بلادنا ، الأمر الذي خلق نوعا من اللاستقرار بالوسط الحضري . نتج عنه آثار سلبية عديدة هزت كيان واستقرار المدينة ، و لعل أبرز نتيجة لذلك نمو سلوك الانحراف والجريمة لدى الكثير من الأحداث والشباب المهاجر .
و في هذا الشأن قد نتساءل :
-ما هي أبعاد ظاهرة الهجرة الريفية للأسر الجزائرية تجاه المدن وما علاقة ذلك بنمو ظاهرة انحراف الأحداث ؟

هدف و منهج البحث :

يسعى البحث إلى تبيان الأسباب التي أدت إلى زيادة الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر - في الفترة الأخيرة - و إبراز طبيعة و خصائص الهجرة الأسرية التي تعدت هجرة الأفراد حجما ، و أثر ذلك على ظهور سلوكات غير سوية بالمدن الجزائرية ، لعل أبرزها انحراف الأحداث وتنامي ظاهرة الجريمة ، مع البحث عن الحلول الموضوعية لإعادة وبعث شروط عودة شكل هاته الهجرة إلى طبيعتها .

يقدم البحث طرعا علميا بإحصائيات مدعمة ، و اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال عرض مظاهر الهجرة من الريف إلى المدينة ، وتحليل الأسباب والآثار ، و تأكيد - مع اجتماع عوامل أخرى- مساهمة ذلك في تغير المجتمع الحضري الجزائري ، و تأثير كل ذلك في بنائه و استقراره ، وفي تغير وظائف الأفراد والمؤسسات الاجتماعية به ، و تغير مس حتى أنساق العلاقات الأسرية الحضرية .

1- مدخل حول الهجرة:

1-1 مفهوم الهجرة:

تعرف الهجرة على أنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة⁽¹⁾ .

والهجرة عملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل، والإنتاج في أغلب مجتمعاته، من الزراعة إلى الصناعة ومن نظام في الإنتاج الزراعي يقوم على استقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزا عن أن يوفر العمل لجميع السكان إلى نظام يقوم على التصنيع، حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها أعداد كبيرة من السكان فتضطرمهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

من هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة مع التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع لآخر، ولقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية القرن الماضي في مختلف بلدان العالم.

ولهذا فقد حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد.⁽²⁾ وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسرا أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا.

هناك الكثير من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهجرة ولكن تختلف عن التشابه معها، فنجد أن المهاجرين يختلفون عن المتنقلين، ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى

يختلف عن الذين ينتقلون من بيت لآخر، حتى ولو اضطروهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة لا يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول⁽³⁾.

كما نلمس فارقا واضحا بين التنقل الاجتماعي والهجرة، ذلك أن التنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي، وقد يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغير فيزيقي تنطوي بين طياتها على عملة تنقل اجتماعي، على اعتبار أن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها وهكذا⁽⁴⁾.

1-2 - أبعاد الهجرة من الريف إلى المدن:

إن تشعب موضوع الهجرة وخاصة مع التغيرات الإقليمية والدولية، ومع إفرزات العولمة، كل ذلك يجعل الباحثين عند دراستهم لخصائص الهجرة وانعكاساتها المختلفة يحاولون باجتهاد معرفة مجمل الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وهي تأخذ طابعا تحليليا ومقاربات موضوعية لتفسير هاته الظاهرة وتجلياتها وأهم هذه الأبعاد نلمس الآتي⁽⁵⁾:

• الهجرة عملية ديموغرافية واجتماعية:

ويقصد بذلك أن لها خصائص ومميزات، وهي نشاط حيوي متحرك ومستمر ومتفاعل مع عناصر أخرى في المجتمع والبيئة وتتأثر بعوامل كما تؤثر في الظروف والأوضاع المحيطة بها، ولها ايجابياتها وسلبياتها، وهي ظاهرة اجتماعية خاضعة للبحث العلمي، ويمكن استخلاص الفرضيات والقوانين التي تفسر حركة السكان في الظروف والأزمنة المتفاوتة.

• خصائص المهاجرين:

وجوب معرفة من الذي يهاجر؟ وما هي خصائصه البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية؟

حيث تختلف الآثار الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة في البيئتين المصدر والمستقبل وتبعاً لخصائص ومميزات المهاجرين من حيث السن والجنس والمهنة والمستوى التعليمي والدين والجنسية وغيرها.

فأثر هجرة الشباب يختلف عن آثار هجرة الكهول وكذلك هجرة المتعلمين عن غيرهم، وحتى في مسائل العلاقات خاصة الأسرية والقرابية مع الوسط الريفي الأصلي، حيث تلعب خصائص عدة في المهاجر تجعله يضع قطيعة مع وسطه الأصلي، ويذكر * محمد الجوهري* في هذا الشأن بسبب انخفاض كثافة هذه العلاقات وضعف التفاعل، وهي الأموال الناجمة عن البعد المكاني، وتكون محصلتها في النهاية ضعف روابط الاتصال بين الأقارب وفتور العواطف وبرودها⁽⁶⁾.

• ظروف وعوامل الهجرة:

للهجرة أسباب وعوامل وظروف، فالهجرة التي تتم في ظروف عادية وطبيعة تختلف عن الهجرة التي تحدث في ظروف غير طبيعية.

وهنا نتساءل هل تتم الهجرة ضمن خطة سياسية مرسومة وفق قواعد محددة، أم أنها عشوائية غير واضحة المعالم؟ وهل الهجرة تتم في ظروف السلم أو الحرب؟ هل هي طوعية أو جبرية؟ هل تتم في أوضاع الرخاء والرفاهية الاقتصادية، أم في ظل الكساد والفقر؟ وهل هي نتيجة تتم في ظروف التماسك الاجتماعي، أم خلال الصراع السياسي والديني؟ هل تقابل هذه الهجرة هجرة عكسية قد تكون محدودة بسبب ازدحام وتلوث المدن؟⁽⁷⁾

إن دراسة هاته الأبعاد تساعد الباحثين في تحديد معالم الهجرة والتعرف عن الآثار المترتبة عليها، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من إجراءات إزاء كل ظرف من هذه الظروف.

1-3- طبيعة الجذب الحضري للمدن:

الهجرة الريفية تجاه المدن هي ظاهرة اجتماعية تنسم بتوفر أسباب سماها الاجتماعيون الأسباب الظاهرة والجاذبة أو أسباب الطرد والجدب. فالهجرة الريفية نحو المدن ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وديموغرافية معقدة، تساهم وتتشرك فيها عوامل وأسباب، هذه الأسباب علاقات مركبة بحيث يتعذر عرض التأكد من العوامل المسببة لبقاء بعض العوامل، ثانية أو أخرى متغيرة. يقدم التراث العالمي لدراسات الهجرة نتائج هامة التي تلقي الضوء على هذا الصنف منها من عدة جوانب. فبعضها يوضح عوامل الهجرة الريفية تجاه المدن، والأخرى تحلل عوامل التيار العكسي للهجرة، والثالثة تبين عوامل الجذب في المناطق المستقبلية للمهاجرين، والأخيرة تكشف عن خصائص المهاجرين، تعد الهجرة الريفية تجاه المدن اليوم أهم مظاهر حركة السكان خاصة في البلدان النامية، ومنها الدول العربية، حيث تحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الطرد في المناطق المستقبلية للمهاجرين، والأخيرة تكشف عن خصائص المهاجرين.

تعد الهجرة الريفية تجاه المدن اليوم أهم مظاهر حركة السكان خاصة في البلدان النامية ومنها الدول العربي، حيث تحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الطرد في المناطق الريفية وعوامل الجذب في المدن، وهناك العديد من العوامل التي تقف وراء الهجرة لكن تبقى المحفزات الاقتصادية هي الأهم علاوة على الضغط السكاني وقلة الأراضي الزراعية الذي يسبب الفقر والجوع وافتقار المناطق الريفية للاستثمارات الصناعية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للأزمة وتعاقب فترات الجفاف والكوارث كلها تمثل عوامل طرد تدفع الريفيين للهجرة إلى المدن. (8) كما أن المدن تمتاز بجاذبيتها كمراكز لفرص العمل، ودخول أعلى، ومراكز للتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والصحية المرتفعة.

وظهر بذلك مجتمعان حضري وريفي، بينما فوارق كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية. (9) لقد درس *محمد عاطف غيث* المجتمع القروي، وتبين له أن هناك أسباب أخرى تضغط على الريفي حتى يغادر الريف ويتجه نحو المدن.

ويرى أن الهجرة شملت أولئك الذين يملكون أرضا زراعية والذين لا يملكون إلا مساحات ضئيلة جدا لا تكفي وحدها لسد حاجة الفرد الضرورية وعائلته، كما ذهب عدد الأفراد من عائلات تلك أرضا زراعية تسد حاجة جميع أفرادها وقد تزيد، وكان الدافع لهؤلاء أن العمل الزراعي لا يكفي إلى جانب الرغبة في الحصول على مزيد من المال. (10)

ويضيف: في حين هناك آخرون يذهبون إلى أماكن العمل الجيدة، وليس في نيتهم البقاء، وقد كانت العودة بعد سنوات في المدن، من العوامل المؤثرة في طريق الحياة الجامعية التقليدية من حيث التخلق بأخلاق المدينة في الملبس والمسكن والكلام وطريقة ونمط العيش وظهرت آثارهم بوجه خاص في النواحي الخاصة بالثقافة المادية، كما أنهم يحملون معهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة. (11)

يضيف * فيصل غرابية * إلى أن من أهم عوامل الهجرة عامل تحسين مستوى المعيشة للسكان. (12)

في حين يذكر الآثار السلبية لهاته الهجرة على الأفراد والجماعات خاصة على مستوى الريف، أين تخلق الهجرة احتياجات إلى الأيدي العاملة بالزراعة وهجر واضح للأرض وانكماش في مقدار الإنتاج الزراعي، وكذلك تعميق للتناقضات الاجتماعية من جراء تغير هيكل الملكية ونسق المكانة الاجتماعية، وهذا بالتالي ينعكس بوضوح على الوحدات الاجتماعية الصغرى، أي الأسرة والفرد بخصائصها وأوضاعها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية. (13)

إن الهجرة الريفية تجاه المدن أخذت شكلين في العموم، الأول يعتبر الأفراد خاصة لغرض العمل، والأخر الأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدى في إحدى التجمعات الحضرية بالمدن. شهدت الجزائر تطورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر ب: 42% .

وترجع أسباب تلك الهجرة إلى عوامل مهمة مادية ومعنوية شجعت الكثير من الجزائريين للهجرة إلى المدن، ومن أهم هذه الأسباب والعوامل نجد: الأرض المستغلة حقيقيا من طرف الفلاحين

الريفيين، أصبحت غير كافية لسد الحاجيات الضرورية وأكثر من ذلك دون جدوى ومردودية، وكان الفلاح لا يستطيع أن يضمن بقاء الأسرة.⁽¹⁴⁾

وقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في إنتاج هذا الواقع المر لحياة الشعب الجزائري، حيث يشير * الجيلاني باري * إلى أن الفلاحين الجزائريين ظلوا على هامش الحياة الريفية فازداد وضعهم سوء بعد سوء، خاصة في الفترة 1952 – 1954 حيث قويت العمليات العسكرية، وكانت النتيجة بجمع الفلاحين أو الريفيين في مناطق منعزلة.⁽¹⁵⁾ وكان بجمعهم هذا في مناطق منعزلة منحصرة في الجبال، وازدادت عمليات المستعمر العسكرية حرقا وإبادة بكل ما يملك الفلاح الجزائري من ماشية وأرض زراعية، علما أنها كانت قليلة جدا.

لقد ورث الشعب الجزائري بعد الاستقلال اقتصاد منهار في شتى المجالات وكذا شعبا أميا فقيرا، وكان لذلك أثر كبير في وضعيته ونمط معيشتة. فاختارت الكثير من الأسر الجزائرية والأفراد الانتقال من الريف إلى بعض المدن والتجمعات الحضرية المتوسطة، وقد شهدت الفترة ما بين 1962 إلى 1966 فترة مهمة سجلت أكثر معدلات الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر، كان الحضري المسجل والمرتبط بالهجرة الريفية في حدود 600.000 شخص، بمعدل 150.000 شخصا في السنة، وتم تسجيل زيادات وتطور مهما في نسب الهجرة على المدن، وإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نؤكد أن الواقع الذي كان يعيش فيه الفرد الجزائري أو الأسرة الجزائرية لم يكن السبب الوحيد لهجرته نحو المدينة، فهناك عوامل أخرى منها فرص الجذب المهمة التي كانت تستقطب الجزائريين للهجرة لما تتوفر عليه المدينة الجزائرية من فرص جذب مهمة انطلاقا من توفر فرص التعليم، أين تتوفر المدارس الكبرى والجامعات التي كانت قليلة خلال العقود الموالية للاستقلال، إضافة إلى توفر المدينة على فرص أكثر للعمل خاصة في المجال الصناعي والتجاري في ظل سياسة التصنيع التي تبنتها الجزائر خصوصا في بداية السبعينيات، أين أنشئت العديد من المنشآت الكبرى الصناعية، وكذا تأميم الكثير من المؤسسات الصناعية الحيوية، إضافة إلى بحث الجزائري والأسر الجزائرية للعيش في رفاه اقتصادي ومعيشي بما تملكه المدينة من متطلبات ذلك.

لكن تعود الهجرة الريفية نحو المدن لتضرب بقوة وأسباب ظروف مغايرة للسابقة، وكانت العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وما تبع ذلك من آثار مس مختلف القطاعات ومختلف الشرائح الاجتماعية، وظروف عدم الاستقرار الأمني قامت الكثير من الأسر الجزائرية إلى ترك منازلها وحقولها والاتجاه نحو المدينة، بحثا عن مواقع عيش أكثر أمنا وبحثا عن عمل آخر لأفرادها، فكثرت الأعباء وزادت حدة أزمة السكن وظهرت أثر ذلك تجمعات سكنية عشوائية وغير مخططة أفسدت الجانب الجمالي والبيئي بالمدن وخاصة بالعاصمة، ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الانحراف والجريمة والفساد الأخلاقي الذي أنتشر بوجه جديد.

فالهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر وكبقية بلدان العالم خاصة النامية، تبقى تتحكم فيه عوامل الطرد الريفي والجذب الحضري، فالأصل ثابت بينما الظروف هي التي قد تغير في سلوك الأفراد المهاجرين، وفي تغير بنائي ووظيفي يمس الأسر المهاجرة.

2. تحليل سوسيوولوجي لهجرة الأسر الريفية ونمو ظاهرة انحراف الأحداث:

1-2- تعريف الانحراف :

الانحراف : لغة هو الخروج عن الخط السوي والانحراف لدى الأحداث في معناه القانوني لا يخرج عن هذا التعريف، إذ أن الطفل المنحرف هو من يسلك سلوكا يتجه اتجاها خاطئا على الدرب الذي يعتبره المجتمع مستقيما.⁽¹⁶⁾ . في حين هناك من يرى أن الانحراف يعني الجنوح وهو ترجمة لكلمة Délinquance ويتضمن السلوك الذي لا يتماشى والمعايير المقررة داخل النسق الاجتماعي.⁽¹⁷⁾

أما على مستوى المفهوم فيبدو صعبا التحديد، وأن عملية رسم حدوده صعبة المنال، فهو أحيانا مرادف لمفهوم الإجرام criminalité وتبدوا أحيانا أنه يتجاوز أكثر فأكثر الإطار القانوني Judiciaire، لكي ينطبق على كل الظواهر مهما كانت التي تخترق بشكل من الأشكال المعايير المنطق عليها بصورة جماعية.⁽¹⁸⁾

إن مفهوم الانحراف هو دائما نتيجة لتفاعل بين شخص مرتكب الفعل والمجموعة التي تقوم بردة الفعل.

يرى * جونسون * أن الانحراف يظهر حينما يتجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التي تمثل جزءا من شخصية المجتمع، والمعايير جزءا من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الإنسانية، ولا يشعر الفرد بها إلا حين يتجاوزها بسلوكه العدوانى الاجتماعى.⁽¹⁹⁾

إن مفهوم الانحراف وقفت صياغته و بناؤه لكي يؤدي وظيفة اجتماعية، إذ أن كل حياة اجتماعية تنمو بين هذين الحدين: المعيار وخرق المعيار، ففي كل مجتمع هناك علاقات تكامل بين السلوكات السليمة والسلوكات المنحرفة.⁽²⁰⁾

إن كلمة انحراف في القانون الجزائري تعني المخالفات والجذع والجرائم المرتكبة من طرف الأفراد التي تسبب ضررا واضحا تجاه الآخرين تجاه الآخرين. والحدث هو الطفل أو المراهق الذي يكون سنه زمن الحاجة أقل من ثمانية عشر سنة الذي يرتكب الفعلة يجرمها القانون وتقع محاكمته بمقاييس وأجهزة خاصة.⁽²¹⁾

فالطفل المنحرف بالمعز الحقيقي ليس مريضا عقليا، إذ هو لا يختلف عن الأطفال الآخرين (الأسوياء) الذين يكونون المجتمع السوي، بسلوك خاص يدفعه إلى الفعل المنحرف، فهو أي الانحراف نمط للحياة والتفكير والرؤية للعالم، فالاختلاف بين المنحرف وغير المنحرف ليس في النوع، بل في الدرجة.

فانطلاقا من هذه المعطيات فإن صفات المنحرف هي: جنسه، مستواه الثقافي، الوسط الذي عاش فيه، كلها تقسر الأبعاد المختلفة للنشاط الانحرافي.⁽²²⁾

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في سلوك الانحراف، فهناك من يربطها بالأسرة وخاصة بالعامل الاقتصادي على أن الفقر باعثا حتميا تجاه الانحراف، فحين هناك من ينفي ذلك على أساس أن كثير من الآباء الزمن يفضلون الجوع على السرقة ويغرسون هذا الاتجاه في أبنائهم حتى الأحياء الفقيرة والمناطق التي يخيم عليها العوز والتعاسة⁽²³⁾.

كما ترى البعض أن هجرة الأسر الريفية تجاه المدن ساهم في انحراف أبنائها لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية وحتى ديموغرافية. إذن فالانحراف له عوامل عدة ومسببات متباينة.

فيعتبر الوسط الأسري أولى الفضاءات التي يتعلم فيها الطفل أهم سلوكات الحياة، وأي اضطراب في هذا الوسط يؤدي إلى خلل في تكوينه وجره إلى الانحراف والجريمة.

فيرى * كولي Cooley * أن الأب والأم يشكلان المجموعة الأولى التي تؤثر في حياة الأبناء المستقبلية بشكل رئيسي حيث يقول إن هذه المجموعة الأولية المتمثلة في علاقة الأبناء بأبنائهم لها بدون شك تأثير فعال على تكوين الطفل الانفعالي والعقلي وأن مستقبل خبرات الأفراد مبنية على طبيعة التفاعل بين الآباء والأبناء⁽²⁴⁾.

وقد ركز على دراسته لعلاقة الآباء بأبنائهم على أربعة عناصر أساسية من عنصر شخصية الأطفال وهي مفهوم الذات، والتكيف مع الآخرين والانحراف، وأثر الدين على حياة الطفل، ودراسة أثر التدعيم والضبط الوالدي على هذه العناصر الربعة.

فالحديث هو صغير السن، الذي يقوم بأفعال وتصرفات تخالف أنماط السلوك العادي، ويرجع سبب انحرافهم إلى تفكك الأسرة، وفقرها، وهي اللبنة الأولى في المجتمع التي ينشأ فيها الطفل أولا، وحرمان الطفل من حاجاته الضرورية مثل المأكل الجيد، والملبس والمسكن المناسب والوضع الاجتماعى المناسب الذي تكون عليه الأسرة.⁽²⁵⁾ ، ومن ناحية أخرى تبين للعالم الإيطالي * فورنا ساري ديفرس * أن الطبقات الفقيرة في إيطاليا التي تصل إلى 60% من السكان تخرج منها 85% إلى 90% من المجرمين.⁽²⁶⁾ وقد لوحظ من خلال العديد من الدراسات أن معدل جرائم المدن أكثر بكثير من معدل الجرائم في الأرياف.⁽²⁷⁾

في هذا الإطار يرى * منير العصره * أن السبب الرئيسي في ذلك أن رباط الأسرة في الريف أقوى منه في المدن، فالحديث في المدينة لديه الفرصة لكي يقارن بين المستوى المتواضع لمعيشته وبين المستوى الذي يعيشه أبناء الطبقة الأكثر رفاة.⁽²⁸⁾

كما أن المدرسة أو المؤسسة التربوية تلعب دور مهما في تنشئة الطفل وبالتالي توجيه سلوكه إيجاباً أو سلباً. وقد أثبت العديد من الدراسات وجود علاقة بين الجريمة والفسل الدراسي، وأنه كلما زاد التسرب المدرسي كلما زاد السلوك المنحرف، وأظهرت دراسة أن نسبة كبيرة من الأحداث المنحرفين المودعين بدور الملاحظة سبق وأن تعرضوا الى قسوة معلميهم ، عندما كانوا طلبة بالمدارس.⁽²⁹⁾ فالمعلم يؤدي رسالة حضارية ونبيلة، وبالتالي فالكلمة الطيبة والابتسامة الصادقة والمعاملة الحسنة منه تجاه التلاميذ والصغار أساس نجاح العملية التربوية وبالتالي تحقيق جزء مهم من التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال.

فالإمكان اكتشاف الكثير من عوارض الانحراف مبكراً بالمدرسة، وبالتالي القدرة على التعامل معها واحتوائها، كالاتداء على زملاء، السرقة، التأخر والتسرب المدرسي، التدخين وغيرها.⁽³⁰⁾

2-2- عوامل انحراف الأحداث :

يمكن أن نلخص إلى تحديد عوامل انحراف الأحداث في الآتي:

فيمكن تقسيم تلك العوامل إلى قسمين:

- عوامل داخلية.

- عوامل خارجية.

* عوامل داخلية: وهي لها علاقة مباشرة بشخصية الحدث، وعدم استقرار نفسيته، في ظل التناقص بين مطالب الحدث الصادرة عن غرائز في قمة ذروتها، وعواطف قوية، وما يمكن للمجتمع تحقيقه لهذا الحدث، فهذا الارتباب النفسي يؤدي به إلى التعرض للانحراف. كما تضاف هناك عوامل ذاتية كثيرة كالإصابة بالعمائم، التعرض لحوادث معينة، الإصابة بأمراض عضوية.

1- عوامل خارجية: نذكر منها:

- العوامل الاقتصادية: فانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يساهم إلى حد كبير إلى انحراف

الأحداث، بالإضافة إلى مسببات أخرى كالبطالة، وسوء الأحوال السكنية، وقد أكدت بعض الدراسات على أن المسكن غير المناسب يلعب دوراً هاماً في انحراف السلوك، وأن المسكن الهادئ الفسيح الذي تتوفر فيه جميع متطلبات الحياة يساعد كثيراً في مقاومة الانحراف.⁽³¹⁾

- المؤسسة التعليمية: تعتبر المدرسة الفضاء التربوي الثاني بعد الأسرة أين يتلقى الطفل العلوم والمعارف والآداب العامة للسلوك والقيم الاجتماعية كأسلوب الضبط الاجتماعي، فهي فضاء للتعرف ولإنشاء صداقات وزمالة في شقها السلبي طريق نحو الانحراف.

- جماعة الرفاق: ويقصد بها الرفقاء، ففي هذه الجماعة يشعر الفرد بالانتماء، والولاء والخضوع، فإذا ارتبط الطفل برفقاء السوء ويمارسون أنماطاً وأشكالاً من السلوك المنحرف، سيتأثر بهم، وينساق باتجاه الانحراف.

- اللاستقرار الاجتماعي: فتزداد جرائم الأحداث في ظل غياب الاستقرار الاجتماعي والأمن، وخاصة في الكثير من المناطق التي تعيش في صراعات وحروب داخلية وأهلية، إلى درجة استخدام السلاح الثقيل.

- وسائل الإعلام: تعتبر الصحف والمجلات والأفلام التي تعرضها التلفزيون والفضائيات المختلفة من المثيرات الحسية والنفسية والانفعالية، قد تهيء الكثير من الأحداث نحو السلوك الجانح.

ويجمع الكثير من الباحثين في علم الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس على أن الأسرة والوسط الأسري العامل الأكثر تأثيراً في حال احتوائه الكثير من الاضطراب الأسرية في اتجاهات الأحداث نحو الانحراف بأبعاده المختلفة.

أثبتت الكثير من الدراسات الاجتماعية أنه في شتى أنحاء العالم أن ظاهرة انحراف الأحداث هي ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية: يحدد * عبد القادر القصير * أهم الأسباب في الآتي:⁽³²⁾

- إن طبيعة الحياة الريفية لها تأثيرها على الفرد ونظرتها إلى الحياة، فالحدث الريفي ينشأ متسبباً باحترام العمل، وتقدير الأسرة، والسعي إلى الارتقاء بها، وبقائها وتجدد في الأرض تأميناً ضد الحاجة والعوز، فينقل الحافز إلى الانحراف.

- إن رب الأسرة في الريف أكثر رعاية لأسرته وأولاده، وبالنظر إلى طبيعته اشتغاله أساسا بالزراعة، فإنه لا يجد في غير مواسمها وقتا كافيا يقضيه مع أولاده، وقد يكون ذلك من أسباب انحسار درجة الانحراف في الريف.

- إن سكان المدن يختلفون اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، فإن الهجرة من الريف إلى المدينة تثير مشكلات اجتماعية للمهاجرين، وأقل حدة سكان المدينة الأصليين، وأوضح ما يصحب الهجرة عادة من مظاهر الانحلال الاجتماعي الذي يتمثل بالجريمة، وانحراف الأحداث ففي دراسة قام بها * عبد الوهاب بوحدوية * حول انحراف الأحداث في تونس مثلت أكبر نسبة من مجموع المنحرفين الذكور وهي 78 فرد من 217 بنسبة 40% والإناث 13 من أصل 52 بنسبة 25% (33).

ودلت نتائج دراسته أهمية وخطورة الأسرة في التنشئة الاجتماعية حيث يقول أنه من كل خمس حالات جنوح يوجد أربع حالات تقع مسؤولية انحرافهم على الأسرة، لأن انعدام الرقابة والتوجيه السليم، وفقدان الثقة، ودفع العاطفة بتحطيم نفسية الحدث، وتدفعه للابتعاد عن المجتمع، والثورة على الأعراف والقيم والتقاليد، والقواعد القانونية ويؤكد أن الكثير من القيم والتقاليد غائبة في مجتمع المدينة التونسية. (34)

وفي دراسة حول انحراف الأحداث بالمغرب * لادريس الكتاني * أكدت من استجابات أفراد العينة على أن 53.03% منها حول أرجعت عوامل الانحراف إلى الهجرة من مكان أو موطن النشأة. (35)

2-3- تفسير ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر في ظل الهجرة الريفية :

في الجزائر ارتبطت فكرة انحراف الأحداث بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الديموغرافية للمجتمع الجزائري وأيضا لخصوصية نمط مهم به هو المجتمع الحضري.

ففي الجزائر كانت ولا تزال ظاهرة الانحراف والجريمة من سمات المجتمع الحضري ومجتمع المدينة لخصوصيته من جهة وشكل تكوينه من جهة أخرى. فقد لعبت ظروف الهجرة من الريف إلى المدينة الجزائرية أن خلقت وضعا اجتماعيا غير مستقرا في كل مجالاته الحيوية.

كما لعب الاستثمار دورا مهما في تنمية عوامل الهجرة إلى المدينة خاصة بعد الاستقلال.

فالهجرة الداخلية أو الريفية في الجزائر لم تقتصر فقط على مبدأ تغيير الإقامة، بل تغييرا في النشاط المهني وفي أشكال السلوك، وحتى تغيير في نمط العلاقات بين الأفراد، فالحياة الحضرية في المدينة أثرت على الأسرة النازحة ووجدت نفسها في وسط جديد يختلف عن وسطها التقليدي، وبالتالي فانعكاسات هذا الوسط على طبيعتها كان قويا ومؤثرا جدا. (36) ، كما أن الهجرة الريفية أو النزوح الريفي أوقع الأسرة المهاجرة في مشاكل لا حصر لها، فهذه الأسرة غالبا ما تسكن بيوتا قصديرية، لا تتوفر على الشروط الصحية لها مما عرضها للأوبئة والأمراض، أما في ميدان التعليم فأغلب الأطفال من الأسرة النازحة يحرمون من التعليم، فالأحياء القصديرية غير مخطط لها وتتعدم فيها المؤسسات التربوية. (37)

إن سوء الأحوال الأسرية تؤدي حتما إلى خلق فردا مجرما، دون أن نهمل الظروف المحيطة بالفرد، والتي بدأت تظهر بوضوح مع انتشار والمدن واكتضاضها بعدد كبير من السكان خاصة بعد الانفجار السكاني الذي عاشه المجتمع الجزائري، وهذا ما أفرز لدينا نسقا جديدا في تقسيم العمل وتوزيع الأدوار والقوة والوظيفة، وهذا ما أفرز شكلا جديدا من العلاقات السوسيواقتصادية. (38)

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الأسر في الأحياء الشعبية لا تستطيع التحكم في أبنائها، خاصة وأن أغلب الجرائم ترتكب فيها أو يساهم في حدوثها أفراد منحرفين ينحدرون منها.

ومع الارتفاع في عدد سكان المدن، ازدادت معه ظاهرة الانحراف والجريمة فأكدت * مسعودة كسال * في دراستها حول مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ، التغيير الذي شهدته الأسرة الجزائرية وارتفاع في جنوح الأحداث بنسبة 22% مع ارتفاع في الطلاق. (39)

وقد أشارت الإحصائيات نمو كبيرا لظاهرة الجريمة والانحراف السلوكي وخاصة في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة، مع العلم أن هذه المدن لا تحتوي إلا على 20% من مجموع السكان. (40)

إضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تكوين وتنمية ظاهرة انحراف الأحداث. هو عوامل أخرى ذات صلة بالجذب الحضري، وخاصة في ظل تيارات العولمة والبحث عن التخطيط عن نمط الحياة العصرية لأفراد الأسرة خاصة المراهقين والشباب منها، فقد لعب الإعلام ووسائل الاتصال المتوفرة بشكل كبير ومتاح إلى أحداث شرح كبير في العلاقات الأسرية خاصة بين الأبناء والآباء منها التلفزيون والقنوات الفضائية بما تبثه من برامج فيها الكثير من ما يمس بقيم المجتمع الجزائري وماله من علاقة بإطاره الإقليمي.

فالتلفزيون يعد أهم وسيلة إعلامية لماله من تأثير واسع، حيث أن مقدار ما يعرضه من أخبار الجريمة، وقصص المجرمين في أكثر أقطار العالم يكاد اليوم يفوق حدود الخيال، لقد أصبحت الجريمة وأخبارها الوصفة الشهية التي يقدمها التلفزيون في كل وقت، وفي كل مكان، وهي تناسب كل ذوق، وهي غذاء للأطفال، والمراهقين والكبار.⁽⁴¹⁾

فوسائل الإعلام ساهمت بقدر كبير جدا في تغيير العادات وأنماط السلوك لدى الأفراد وبالتالي أثر ذلك سلبا على نسق الأسرة الحضرية في الجزائر.

خاتمة

لقد أفرزت هجرة الأسر إلى المدن واقعا جد صعب بالنسبة للمجتمع الجزائري حيث شكلت عائقا في تحقيق تنمية المدينة وسببا مباشرا وغير مباشر في زيادة الكثير من مشكلاتها انطلاقا من البطالة والفقر ووصولا إلى الانحراف والجريمة.

* من أهم الاستنتاجات التي يمكن تقديمها اثر هذا البحث :

- تعتبر الهجرة عملية مستمرة ، تؤكد الرباط الوثيق بين المتصل ريفي - حضري .
- شهدت طبيعة الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر خلال العقود الثلاث بعد الاستقلال ، نمط يجمع بين الفردي والجماعي أو الأسري ، فاطر التغييرات المختلفة التي مست المجتمع الجزائري شكل النمط الغالب - بداية من العقد الماضي- هجرة الأسر بقوة ، الأمر الذي أفرز واقعا سلبيا و غير طبيعيا بالوسط الحضري الجزائري .
- لم تساهم هاته الهجرة الغير طبيعية فقط في إحداث و زيادة نمو ظاهرة الانحراف والجريمة فحسب بل تجاوز ذلك ، إلى ظهور آثار أخرى لاتقل درجة عن الأخيرة لعل أهمها نمو الأحياء الفوضوية و العشوائية على أطراف المدن ، وزيادة حدة البطالة والفقر الحضري .
- إن طبيعة هاته الهجرة ساهمت في بروز شكلين جديدين فيما يتعلق بالفئتين الريفي والحضري ، فأصبح في الجزائر اليوم مجتمع حضري متريف ، وآخر ريفي شبه حضري . و هما شكلان يحملان الكثير من التناقضات ، فأكدت الرواسب الريفية تأثيرها السلبي في

تحضر ونمو المدينة الطبيعي ، كما أن البحث عن تبني مظاهر التحضر الزائفة بالريف جعلت الكثير من أهل الريف يبحثون عن الرفاهية ، الأمر الذي جعلهم يبتعدون عن النشاط الفلاحي والزراعي . وبالتالي تدهور الفلاحة ببلادنا ، أثر ذلك في زيادة وارداتنا الغذائية .
* **كتوصيات :** يمكن تأكيد أن : تنمية سياستنا الاقتصادية و الاجتماعية التي تنطلق من بعث التنمية الريفية ، من خلال مشاريع دعم الفلاحين ، و تنمية السكن الريفي ، و كذا القضاء على السكنات الهامشية على أطراف المدن ، و توفير فرص العمل للشباب، و كذا ضرورة الحفاظ على التوازن البنائي و الوظيفي للوسطين الريفي والحضري يوفران قرص الحفاظ على العلاقة الوظيفية والطبيعية بين الريف والمدينة .

الهوامش

- 1- إسحاق ، يعقوب القطب، الحركة السكانية من الريف إلى المدينة في الوطن العربي، إصدارات العهد العربي لإنماء المدن، مطابع جامعة الملك، 1986، ص 5.
 - 2 - على عبد الرزاق ، جبلي، علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 256.
 - 3- نفس الصفحة ، ص 256.
 - 4- نفس الصفحة، ص ص 256- 257.
 - 5- نفس الصفحة، ص 260.
 - 6- محمد ،الجوهري، وسعاد، عثمان، دراسات في الأنتروبولوجيا الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 222.
 - 7 - هاشم ، نعمة، الهجرة الريفية الحضرية، الأسباب والمعالجات، ، قراءة يوم 25 /08 /2006.*
نسخة الكترونية *
- www.rezgar.com
- 8- نفس المرجع .
 - 9 - نفس المرجع.
 - 10 - محمد عاطف ، غيث، التغير الاجتماعي في المجتمع العربي، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بدون تاريخ النشر، ص 154.

- 11- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 12 - فيصل محمد ، غرايبية، انعكاسات الهجرة على كيان الأسرة، ووظائف أعضائها في المجتمع العربي، ملتقى دولي حول مستقبل الأسرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس 2- 23 فيفري، 1989، ص 28.
- 13- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 14- بوتفوشت ، مصطفى ، الأسرة الجزائرية التطور و الخصائص ، ترجمة أحمد دمري ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، ص 155 .
- 15 Djilulli, Sarie, **la Dépossession des Fellahs**, Algérie, SNED, 1975, P5.
- 16- بوتفوشت ، مصطفى. مرجع سابق ، ص 161
- 17- خليل ، بوصلال، حماية الطفل وقاية للمستقبل، محلة القضاء التشريعي، تونس، 1996، ص 153.
- 18- معمر ، داود، *الانعكاسات النفسية الاجتماعية والمادية لانحراف الطفل*، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية التواصل، تصدر عن جامعة عنابة، الجزائر، عدد 6، جوان 2000، ص 181.
- 19 Jan pierre ، Duand, **Sociologie Contemporainaire**, paris, édition vigot, 1989, p 506.
- 20- محمد عاطف ، غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، الإسكندرية، دار المعارف، 1987.
- 21- Roger Benjamin, **Délinquance Juvenile et Société Anomique**, Paris, centre national de la recherche scientifique, 1971, p7.
- 22 - Ibid, p 8.
- 23- Roger Merte, **Les Moments Du Crime, Introduction Compréhension du Fait Criminel**, Pais, Education piraté édition, 1968, p64.
- 24 - خيرى ، خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، الاسكندرية، الكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 227.
- 25- عبد الله، خوخ، وفاروق، عبد السلام، الأسرة العربية ودور ها في الوقاية من الجريمة والانحراف، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1989، ص 32.
- 26 – نعمات، عبد اللطيف إبراهيم، انحراف الأحداث مسؤولية الجميع ، قراءة يوم 2007.02.15 *نسخة الكترونية*
- www.masraoui.com
- 27- عبد اللطيف ،مصلح، مشاكل الوسط الأسري، وعلاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي، الرباط، دار أبي رقرق، 2004، ص 54.
- 28- عبد الله، خوخ، وفاروق، عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- 29 - عبد اللطيف، مصلى، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.
- 30- أحمد عبد الرحمان، البار، مشكلة انحراف الأطفال تبدأ من المدرسة: ص4، قراءة يوم 2007.02.12، *نسخة الكترونية*
- www.El Jazera.net
- 31 - نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 32 - محمد سند، العكالية، اضطرابات الوسط الأسري و علاقتها بجنوح الأحداث ، عمان، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ص 175.
- 33- عبد القدر، القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1999، ص 111.

- 34 - عبد الوهاب ، بوحديبة، * انحراف الأحداث في تونس *، مجلة مراجعات تونسية للدراسات الاجتماعية، عدد 19، كانون الأول 1969، ص 83.
- 35- محمد سند ، العكايلة، مرجع سبق ذكره، ص 279.
- 36- سيد أحمد ، نغاز، دور البيئة الأسرية في ظهور السلوك الإجرامي، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001.2000، ص 110.
- 37- نفس المرجع، ص ص 110-111.
- 38- Ben Youcef ,Brahim, **Analyse Urbaine Elément De Ethologie**, Alger, OPU. 1995 p3.
- 39- كسال ،مسعودة، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص25.
- 40- سيد أحمد، نغاز، مرجع سبق ذكره، ص 114.
- 41- عدنان ، الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط3، 1984، ص35.